2008 04 19 - 0002a - N

C.L.D.H

بيان صحفي

عمليات الحفر العشوائية بحثا عن مقبرة جماعية مزعومة في حالات:

تابع فريق المركز اللبناني لحقوق الإنسان، العضو في لجنة المتابعة للمقابر الجماعيّة في لبنان، عمليات التنقيب التي جرت في ١٥ نيسان ٢٠٠٨ من قبل قوى الأمن الداخلي على أوتستراد حالات (منطقة جبيل)، بحثاً عن مقبرة جماعيّة بحسب ما أشار إليه سكّان المنطقة.

هذه الأعمال بدأت خمسة أيام بعد نشر مقال في مجلّة "نهار الشباب" ينقل فيه ما أشار إليه بعض سكّان المنطقة حول أنّ بعض ورش العمل في المنطقة والتي أقيمت العام ٢٠٠٢، أثبتت وجود أكياس تحتوي بقايا بشريّة، تركها العامل آن ذاك بموقعها.

في أثناء التحقيق المنظم من النائب العام الإستئنافي في جبل لبنان القاضي غسّان عويدات والذي دام ما يقارب الخمسة أيام، استمعت الشرطة لبعض "الشهود". جرى هذا التحقيق بحسب معلوماتنا مع بعض الشهود غير المباشرين والذين استندوا بشكل أساسيّ على ما سمعوه وليس على ما لاحظوه بشكل مباشر.

الشاهد المباشر الوحيد على هذا الأمر هو سائق حفّارة يعيش حاليّاً خارج الأراضي اللبنانيّة، لم يتم استجوابه. بالإضافة إلى أنّ الشرطة لم تستشر أي خبير في عمليّات النبش ، أكان ذلك في أثناء عمليّة الاستقصاء أو فيما بعدها. و كانت النتيجة إنه من البدء لم يكن مكان وجود المقبرة الجماعيّة المزعومة محدد بشكل دقيق.

إنّ عمليات البحث جرت بطريقة عشوائيّة بواسطة الحفارات، كما أن قوى الأمن الداخلي من دون أن تحدّد قطر موقع التنقيب، لم تقطع السير ولم تُبعد المارّة عن المكان، كما أنها لم تقترح أي منهجيّة واضحة للعمل.

دامت عمليّات التنقيب نهاراً واحداً تمّ فيه حفر حفرة بوسط الأوتستراد طولها أكثر من خمسين متراً بعرض ١,١٥ متراً وبعمق مترين.

ثلاثة وقائع كانت لافتة في هذا النهار:

أولاً: بعد حوالي ساعة وأربعون دقيقة من العمل، كشفت الحفارة عن قناة، ممّا أدّى إلى حالة من الهلع لدى القوى الأمنيّة ما جعلهم يبعدون المارّة ويطمرون الحفرة بالحجارة. النقطة التابعة لهذه القناة هي النقطة الوحيدة التي تمّ حفرها بعمق يقلّ عن المتر.

Centre Libanais des Droits Humains (CLDH)
Centre Mar Youssef, 12ème étage, Dora, Beyrouth, Liban. Tel : 00 961 1 24 00 23
e-mail: solida@solida.org Web : www.solida.org
Numéro d'enregistrement : 218

2008/19.0002b-a

ثانياً: بعد خمس ساعات من التنقيب والبحث على مساحة تقارب العشرين متراً (منطقة حُددت من الشرطة أساساً)، تمّ تمديد هذه الأعمال على مساحة إضافيّة من دون أي تفسير مقنع، وتمّ ذلك بطريقة عشوائيّة بحيث أن لا أحد من أفراد الشرطة راقب محتويات ما تمّ انتشاله بواسطة الحفّارة.

ثالثاً: تمّ توقيف بعض الشهود بعد انتهاء العمليّة بتهمة تقديم بلاغ كاذب. هؤلاء تمّ الإفراج عنهم فيما بعد ولكن يشكّل هذا الأمر نوعاً من الترهيب الظاهر.

في النهاية لم يحصل أي اكتشاف، ولكن غياب الإجراءات اللازمة لمثل هذا النوع من الأبحاث، لا يسمح لنا بأن نعلن وبشكل حتمي بأنه ليس هناك مفقودون في لبنان متواجدين تحت أوتستراد حالات.

نطالب إذاً:

فيما يتعلق بقضية حالات:

- أن يفتح تحقيق جديد حول امكانية وجود مقبرة جماعية في حالات و يكون هذا التحقيق مراقبا من قوى الأمن الداخلي و من اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- ألا تحصل أي ضغوطات من قوى الأمن اللبنانية أو من أي فريق أخر على الشهود الذين يتجرأون على وضع معلومات حول المقابر الجماعية بيد العدالة
- اذا تم الأستيضاح عن وجود مقبرة جماعية في حالات يجب أن تكون أعمال التنقيب موافقة للمعايير الدولية فيما يتعلق بانتشال الجثث و أن تجرى هذه الأعمال بواسطة الأشخاص ألأكثر تأهيلا في لبنان مع دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

من ناحية عامة نطالب :

- أن تعتمد السلطات اللبنانية على مجموعة المعايير الدولية في مسألة انتشال الجثث
- أن تجرى التحقيقات بطريقة تسمح بالوصول الى نتائج أكيدة و في الحالات التي يتم فيها اكتشاف بقايا انسانية يجب على أعمال الأنتشال أن تسمح بالتعرف على هوية الضحايا و تواريخ وأسباب وفاتهم.
- ألا يسمح بتوظيف قضايا المقابر الجماعية لغايات سياسية لأن ذلك يشكل عدم احترام واضح للأشخاص المفقودين ، لعائلاتهم و للمجتمع ككل.

بيروت، في ١٩ نيسان ٢٠٠٨